السياسة اليمنية تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي 1948-2009م

*جهاد عبد الرحمن احمد صالح، عبد العزيز شحادة المنصور، فادي خليل**

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مواقف السياسة اليمنية تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي بين عامي 1948-2009م، ولتحقيق أهداف البحث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف طبيعة تلك المواقف وتحليلها، وقدم البحث فرضيتين أساسيتين هما بأنّ السياسة اليمنية تتعامل تجاه القضية محل البحث من منطلقات سياسة واقعية، من خلال إعطاء أولوية للمصلحة القومية، وبلورة رؤية خاصة بالمصالح الوطنية، وكذلك بأنّ هناك تأثيراً للعوامل الداخلية والخارجية السياسية على توجهات السياسة اليمنية تجاه مواقفها من عملية التسوية لذلك الصراع محل البحث، وتوصل البحث لعدة نتائج أهمها أنّ مواقف السياسة اليمنية ارتبطت بمواقف الأطراف العربية المعنية بالتسوية، وتضمن البحث على ضوء نتائجه توصيتين.

الكلمات الدالة: السياسة اليمنية، الصراع العربي- الإسرائيلي، مشاريع التسوية.

المقدمــة

لقد اتسمت مواقف السياسة اليمنية تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، بالوقوف مع الدول العربية "الأطراف" في ذلك الصراع، وخاصةً الطرف الفلسطيني، فعند إقامة دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية عام 1948م، شارك اليمن مع بعض الدول العربية في الحرب ضد دولة إسرائيل لمحاولة استعادة الأراضي الفلسطينية في ذلك العام، وكذلك لعب اليمن دوراً في دعم القضية الفلسطينية، والوقوف مع الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك استقبال أبطال المقاومة الفلسطينية في اليمن أثناء إجبارهم على النزوح من بيروت عام 1982م، والوقوف مع سوريا ومصر في حرب تشرين عام 1973م، ضد الاحتلال الإسرائيلي، وعند قيام الوحدة اليمنية في 22 أيار/ مايو 1990م، دعمت السياسة اليمنية التحولات الإيجابية التي شهدتها المنطقة العربية من خلال دعمها لمسيرة السلام الشامل والعادل، التي ابتدأت منذ مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الأول/ أكتوبر 1991م، وحتى مشروع خارطة الطريق في 16 أيلول/ سبتمبر 2002م وأكدت على أهمية تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط طبقاً لقرارات الشرعية الدولية، وتؤيد مبدأ الأرض مقابل السلام، وترفض رفضاً قاطعاً مبدأ السلام مقابل السلام. كما كان لليمن موقف من عدوان دولة إسرائيل على لبنان في عام 2006م، وعدوان إسرائيل على قطاع غزة في نهاية عام 2008م، ومطلع عام 2009م، وذلك من خلال تقديم الدعم السياسي والمعنوي للشعبين اللبناني والفلسطيني، في مقاومته ضد دولة إسرائيل، وما يزال اليمن تدعو إلى حق الشعب الفلسطيني في الحرية وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وأيضاً تحرير الجنوب اللبناني والجولان السوري المحتل من قبل إسرائيل.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. دراسة وتحليل طبيعة مواقف السياسة الرسمية اليمنية تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، من المنطلق الوطني والقومي.
2. التعريف في مواقف القوى السياسية الداخلية والخارجية وتأثيرها على توجهات الموقف الرسمي اليمني تجاه عملية المشاركة في عملية تسوية الصراع محل البحث.

أهمية البحث.

تتمثل أهمية هذا البحث في قيامه برصد وتحليل سلوك صانع قرار السياسة الخارجية اليمنية تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، وايضاً تجاه مشاريع تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، وفهم المصالح التي هدفت إلى تحقيقها تلك السياسة تجاه مشاريع التسوية.

* كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، سوريا. تاريخ استلام البحث 2015/3/19، وتاريخ قبوله 2015/5/31.

© 2016 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

مشكلة البحث

اتسمت السياسة اليمنية بالتفاعل تجاه قضية الصراع العربي– الإسرائيلي. إلا أنّ هذا التفاعل قد تأثر بعوامل خارجية لعبت بشكل مباشر، أو غير مباشر في تحديد الآلية التي تم بها صياغة توجهات السياسة اليمنية تجاه عملية التسوية لذلك الصراع، والتي انطلقت عام 1991م، وعليه، فإن مشكلة هذا البحث يمكن اختصارها بالسؤال الرئيس التالي:

ما هي العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة اليمنية تجاه تسوية قضية الصراع العربي– الإسرائيلي؟ وما موقف صانع القرار اليمني تجاهها؟

تساؤلات البحث

1. كيف تعاملت اليمن في سياستها الخارجية تجاه قضية الصراع العربي– الإسرائيلي؟
2. ما طبيعة الدور الذي لعبته السياسة اليمنية تجاه عملية التسوية التي بدأت عام 1991م؟

فرضيات البحث

1. تتعامل اليمن في سياستها الخارجية تجاه القضية محل البحث من منطلقات سياسية واقعية، بإعطاء أولوية للمصلحة القومية، وبلورة رؤية خاصة بالمصالح الوطنية.
2. هناك تأثير للعوامل الداخلية والخارجية السياسية على توجهات السياسة اليمنية تجاه مواقفها من عملية التسوية لذلك الصراع محل البحث.

منهجية البحث

اعتمد الباحث في بحثه هذا على المناهج التالية:

1. المنهج الوصفي التحليلي: لوصف دور صانع قرار السياسة اليمنية، وموقفه تجاه القضية محل البحث، وتحليل طبيعة تلك المواقف.
2. المنهج التاريخي: يتناول الاستعراض التاريخي للمواقف السياسية اليمنية تجاه أهم القضايا العربية، وهي قضية الصراع العربي– الإسرائيلي، وخاصةً القضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة في البحث بين عامي 1948–2009م.

الدراسات السابقة

1. السخي، ي. (2006م) السياسة الخارجية اليمنية تجاه مشاريع تسوية الصراع العربي– الإسرائيلي 1990-2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء: كلية التجارة والاقتصاد، قسم العلوم السياسية. تناولت هذه الدراسة منطلقات السياسة الخارجية اليمنية ومحدداتها الداخلية والخارجية تجاه مشاريع التسوية للصراع العربي– الإسرائيلي، وكذلك المواقف السياسية اليمنية تجاه مشاريع التسوية التي طرحت على أطراف الصراع العربي– الإسرائيلي، وأفاد الباحث من هذه الدراسة في كيفية تعامل السياسة اليمنية تجاه مشاريع تسوية الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، بمواقف الأطراف العربية المعنية بالتسوية ومواقف القوى الدولية المؤثرة فيه.

2. عقبات، ع. (2006) القضايا القومية لدى الأحزاب السياسية اليمنيّة خلال الفترة 1990– 2003م، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2006م). تناولت هذه الدراسة مواقف الأحزاب اليمنيّة تجاه أهم القضايا القومية، وسوف يستفيد الباحث من هذه الدراسة في دراسة مواقف الأحزاب اليمنية المعارضة من مشاركة اليمن في عملية تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي.

مصادر جمع المعلومات.

اعتمد الباحث في جمع مادته العلمية على مجموعة من الكتب والصحف والرسائل العلمية، وعلى الشبكة المعلوماتية وبشكل كبير اعتمد على الخطابات السياسية والأحاديث الصحفية للرئيس "علي عبد الله صالح "آنذاك"

المبحث الأول: الأدوار التاريخية اليمنية ومواقفها من قضية الصراع العربي– الإسرائيلي بين عامي 1948–1990م

لقد بدأت فكرة إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين، بشكل منظم، مع المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بال بسويسرا عام1897م[1] (حيدر، 2002م)، ولم يكن منظرو الصهيونية الأوائل يجهلون أنّ فلسطين مأهولة بشعب عريق التاريخ غني الموروث الحضاري عندما رفعوا شعار "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" ولكنهم إنّما كانوا يعبرون عن اعتمادهم إقامة مشروع استعماري استيطاني عنصري إجلائي على التراب العربي في فلسطين. ولم يفت النخب العربية إدراك هذه الحقيقة في وقت مبكر للغاية. ففي سنة 1905م، صدر في باريس كتاب (يقظة الأمة العربية) "لنجيب عازوري". وفيه قال: ((إنّ ظاهرتين متشابهتي الطبيعة، بيد أنهما متعارضتان، لم تجذبا انتباه أحد حتى الآن تتضحان في تركيا الأسيوية. أعني يقظة الأمة العربية، وجهد اليهود الخفي لتكوين دولة يهودية. ومصير هاتين الحركتين أنّ تتعاركا باستمرار حتى تنتصر إحداهما على الأخرى. وبالنتيجة لهذا الصراع بين هذين الشعبين، الذين يمثلان مبدأين متضادين، يتعلق مصير العالم))، وبرغم ذلك

الوعي المبكر لم يتوصل الفكر والعمل العربي بشكل العام، والفلسطيني منه بشكل الخاص، إلى صياغة الإستراتيجية الشاملة والدائمة والمحددة لطبيعة الصراع ومعسكر العدو ووسائل تقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة التحالف الإستراتيجي الاستعماري- الصهيوني (فرسخ، 2004م).

ولقد أتت مطالب الحركة الصهيونية في أجواء موافقة الدول الغربية، وكان وعد وزير الخارجية البريطاني بلفور عام 1917م، بتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين تأكيداً لذلك، وقد وجد هذا الوعد مناخاً مناسباً لتجسده على أرض الواقع، مع الانتداب البريطاني عام 1922م، وذلك من خلال تقديم التسهيلات من شراء الأراضي، والهجرة وغيرها من الأمور التي دعمت الوجود اليهودي في فلسطين، وفي نفس اليوم الذي انتهى فيه الانتداب البريطاني عام 1948م، أعلن عن قيام دولة إسرائيل، وبذلك الإعلان قامت الحرب بين العرب ودولة إسرائيل، ولقد التزمت اليمن بمواقف إيجابية في مؤازرة التضامن العربي في مواجهة العدوان الإسرائيلي منذُ المراحل الأولى للصراع العربي–الإسرائيلي، فكانت اليمن من ضمن الدول العربية التي اندفعت بالتدخل العسكري لإنقاذ فلسطين من سيطرة الحركة الصهيونية، وذلك في أيار/ مايو 1948م. وكان شهداء اليمن في هذه الحرب (21) شهيداً.[2]، وبعد نكسة حزيران 1967م، والتي استطاعت من خلاله دولة إسرائيل احتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، وسيناء المصرية والجولان السوري ووادي عربة الأردني، بادرت سورية ومصر إلى الرد على هذه الهزيمة في حرب تشرين التحريرية عام 1973م، حيث قام الجيش المصري والسوري بالهجوم على دولة إسرائيل، وفي اليوم نفسه، أغلقت مصر، بالتنسيق مع اليمن الشمالي واليمن الجنوبي "آنذاك" مضيق باب المندب في وجه دولة إسرائيل. (السلطان، 1994م)، وقد بدأت عملية غلق المضيق بعد ظهر يوم 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1973م، عندما قامت مدمرتان مصريتان مرابطتان قرب جزيرة بريم في مضيق باب المندب بمنع الملاحة عن الدولة الإسرائيلية من المرور، عبر مياه المضيق بمساعدة الزوارق المسلحة التابعة لشطري اليمن سابقاً، وقد تم إغلاق المضيق أمام البواخر المتجهة إلى ميناء "إيلات"، وكذلك أمام كل باخرة تحمل مواد استراتيجية تخدم أغراض دولة إسرائيل الحربية، مهما كانت جنسية هذه الباخرة، وقد أدت هذه التدابير إلى شل ميناء إيلات، ومنعت وصول جميع البواخر التي تحمل علم دولة إسرائيل، كما منعت وصول ناقلات النفط إلى إسرائيل، وقد أدت عملية الحصار الاستراتيجي إلى نوعين من الأضرار التي لحقت بدولة إسرائيل، أولهما أضرار استراتيجية، والثاني أضرار اقتصادية، فعلى المستوى الاستراتيجي سقطت نظرية "الحدود الآمنة" لدولة إسرائيل نتيجة ما أثبته الحصار من أنّ احتلال دولة إسرائيل للأراضي العربية شمال البحر الأحمر أمر ضروري لأمنها وحرية مرورها في "مضايق تيران وخليج العقبة" كذلك تم حرمان دولة إسرائيل من مادة استراتيجية مهمة وهي النفط الذي كان ينقل من إيران إلى ميناء إيلات في البحر الأحمر، وعلى المستوى الاقتصادي تعطل العمل في ميناء إيلات الأمر الذي أدى إلى حرمان دولة إسرائيل من الاتصال بشرق إفريقيا وجنوبها وجنوب شرق آسيا، ومنعت عملية الحصار (30%) من صادرت دولة إسرائيل للشرق الأقصى، كما توقف شحن (50%) من إنتاج دولة إسرائيل من الفوسفات والنحاس والاسمنت المصدر إلى بعض الدول الأفريقية ودول الشرق الأقصى. (الهيصمي، 2001م)، وبالإضافة إلى الحصار الذي تم فرضه على دولة إسرائيل في مضيق باب المندب في تشرين الأول/ أكتوبر 1973م، إلا أنّ اليمن الشمالي قام بإرسال قواته في 14 تشرين الأول/ اكتوبر 1973م، إلى عدد من الجزر في البحر الأحمر لمنع أي محاولة لدولة إسرائيل تستهدف احتلال تلك الجزر واستخدامها لفك الحصار العربي، وقد نشأ الحصار العربي في باب المندب عن خطة كانت قد اقترحها أولاً اليمن الجنوبي في العام1967م، وحازت على قبول عربي، (السلطان، 1994)، وفي 26 آذار/ مارس 1979م، تم توقيع معاهدة السلام بين مصرية، ودولة إسرائيل، وهي معاهدة سلام منفردة قامت بها مصر في عهد الرئيس "محمد السادات"، مع دولة إسرائيل. (الهيصمي، 2001م، وchaim, 1982)، وفي أعقاب توقيع المعاهدة بين مصر، دولة إسرائيل قامت اليمن بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، حيث كانت اليمن ترى أنّ توقيع هذه المعاهدة، قد أضاف عاملاً جديداً إلى التشتت العربي، وخلق عقبة تحول دون تقدم الجهود العربية في تحقيق أمن البحر الأحمر، وكانت اليمن إلى جانب الأقطار العربية في مؤتمر القمة العربية في بغداد عام 1979م، الذي قضى بتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، ونقل الجامعة العربية مؤقتاً من القاهرة إلى تونس، وقد عبر الرئيس "علي عبد الله صالح" رئيس شمال اليمن "آنذاك" عن الموقف اليمني من المعاهدة في ذلك الوقت بقولة: ((إنّ المعاهدة بين مصر ودولة إسرائيل سينجم عنها آثار سلبية على عدد من القضايا العربية بما فيها البحر الأحمر))، (الهيصمي، 2001م)، وفي عام 1982م، وقفت اليمن إلى جانب الثورة الفلسطينية، وتمثل ذلك عند خروج الفلسطينيين من بيروت، بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982م، حيث لجأ أعداد من القادة الفلسطينيين إلى عدن، وكانت اليمن في مقدمة الدول العربية التي فتحت أبوابها

لاستقبال أبطال المقاومة الفلسطينية الذين أُجبروا على الرحيل على متن السفن الأمريكية من لبنان، حيث وصل في أكتوبر/ تشرين الأول ألف مقاتل فلسطيني إلى صنعاء، وعدد من المتطوعين اليمنيين الذين كانوا يحاربون إلى جانب القوات الفلسطينية اللبنانية المشتركة في وجه غزو دولة إسرائيل، كما وصل إلى عدن مجموعة من الفدائيين قوامها حوالي (700) فدائي، وقد جرى لهم استقبال في ميناء عدن، وكان على رأس المستقبلين الرئيس "علي ناصر محمد" رئيس الشطر الجنوبي حينها، وكانت عدن أيضاً تضم معسكرات تدريب كبيرة للثوار الفلسطينيين، وعُرفت اليمن الجنوبي بين الفلسطينيين باسم عدن الثورة تمجيدا لدورها النضالي معهم، وكانت ايضاً اليمن الجنوبي عضواً في ما عرف بجبهة الصمود والتصدي ضد مشروع (كامب ديفيد-1) "آنذاك"، وقد مثلت جبهة الصمود كلاً من (اليمن الجنوبي، ليبيا، الجزائر، العراق، سورية، ومنظمة التحرير الفلسطينية)، وكانت اليمن كذلك من الدول التي اعترفت بدولة فلسطين التي تم الإعلان عن قيامها في 1988/11/15م، من قبل الرئيس الفلسطيني الراحل "ياسر عرفات" اثناء انعقاد الدورة التاسعة عشرة غير العادية للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر كما واعترفت منظمة التحرير الفلسطينية، وقد دعمت حكومتا اليمن الشمالي والجنوبي انتفاضة الأقصى الأولى عام 1989م، وتمثل ذلك بالدعم السياسي والمادي. وتميزت مواقف اليمن بالمواقف الثابتة والمبدئية تجاه القضية الفلسطينية تأكيداً لدعمها لنضال الشعب الفلسطيني في سبيل تحقيق أهدافه المشروعة المتمثلة في حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، كما رحبت اليمن، وذلك بعد قيام الوحدة اليمنية في 22 أيار/ مايو 1990م، بالتحولات الإيجابية التي شهدتها المنطقة ابتداءً من مؤتمر مدريد للسلام، وحتى مشروع خارطة الطريق، وأكدت على أهمية تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة طبقاً لقرارات الشرعية الدولية، كما أبدت اليمن التزامها بمواقفها الثابتة والمبدئية من عملية السلام الشرق أوسطية ودعمها للمفاوض العربي على المسارات كافة، والتأكيد على ضرورة انسحاب دولة إسرائيل من هضبة الجولان السورية المحتلة، ومن جنوب لبنان. (رجب، 2002م)، حيث، في ظل التوسع الذي استهدف انتهاك سيادة الدول العربية، بدأت تلك الدول تطالب دولة إسرائيل بالتوقف عن مشاريعها التوسعية والانسحاب من الأراضي التي احتلتها لأنّ الدولة الإسرائيلية تستند في وجودها السياسي والعسكري على الولايات المتحدة الأمريكية، التي ما تزال تقدم دعمها السياسي والعسكري والاقتصادي ولما لهذه الأخيرة من نفوذ، وقوة في الساحة الدولية، فإنّ الدول العربية رأت في الحل السلمي للصراع العربي- الإسرائيلي، المخرج الذي يحفظ للأطراف العربية حقوقها المشروعة، واليمن من الدول العربية التي ساندت الدعوة إلى الحل السلمي للصراع وإحلال السلام في المنطقة العربية، والجلوس إلى طاولة المفاوضات ليتسنى لكل طرف تقديم مطالبه ورؤيته حتى يتم التوافق بينهما.

ويستخلص الباحث في نهاية هذا البحث: بأنّ اليمن كان لها دور قومي بارز تجاه محطات الصراع العربي- الإسرائيلي. من خلال مشاركتها بمتطوعين، إلى جانب جيوش بعض الدول العربية لمحاولة انقاذ فلسطين من قيام دولة إسرائيل عام 1948م، والمشاركة في حرب تشرين عام 1973م، من خلال اغلاق مضيق باب المندب في وجه دولة إسرائيل. واستمرت اليمن في تقديم الدعم للمقاومة الفلسطينية، حتى قيام دولة الوحدة اليمنية عام 1990م.

المبحث الثاني: رؤية اليمن ومواقفها تجاه مشاريع تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي 1991-2002م

أولاً: (مواقف اليمن إزاء تسوية مؤتمر مدريد) تشرين الأول/ أكتوبر 1991م

جاء المؤتمر بدعوة ورعاية وإشراف الولايات المتحدة الأمريكية، وبمشاركة الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، وانعقد في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر من العام 1991م، في العاصمة الإسبانية مدريد. (Charles, 1992)، ويقوم وفقاً لأسس المفاوضات الثنائية المباشرة تحت مبدأ "الأرض مقابل السلام" وعلى أساس قراري مجلس الأمن الدولي المرقمين ب -(242 و338)، وبعد مؤتمر مدريد جرى إطلاق ما يسمى بـ (المفاوضات المتعددة الأطراف)، وتبحث هذه المفاوضات في موضوعات التعاون الإقليمي والتعاون الاقتصادي. (مصطفى، 2004).

أنّ الموقف اليمني من مؤتمر مدريد يتضح من خلال حديث الرئيس "علي عبد الله صالح"، وذلك بقوله: ((كانت رؤية اليمن أنّه كان من المفروض أنّ يتم لقاء عربي على مستوى القمة، أو على مستوى وزراء الخارجية العرب لتنسيق المواقف ومعرفة ماذا نريد من مؤتمر السلام، هل هو لبحث السلام في إطار قرارات الشرعية الدولية، وعلى وجه الخصوص قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي... أم هو بحث جديد عن السلام، ولكن لم يتأت نتيجة لهذا الانقسام... نريد السلام، ولكن السلام الذي يضمن الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بدون انتقاص، ومع ذلك دعيت اليمن لحضور هذا المؤتمر في الجولة الثالثة في موسكو بحضور عدد من البلدان العربية والأطراف الدولية)). وبالرغم من أنّ

مواقف اليمن من عملية التسوية كانت مواقف مؤيدة للدور الأمريكي في عملية التسوية، إلا أنّ واشنطن تعدُّ المواقف اليمنية دون المستوى المطلوب بسبب أنّ اليمن لم تترجم تأييدها لعملية التسوية من خلال إتباع خطوات عملية تتصل بإنّهاء عملية المقاطعة وتطبيع العلاقات مع دولة إسرائيل، الأمر الذي جعل واشنطن تمارس ضغوطاً على اليمن لدفعها نحو مزيد من التقارب مع دولة إسرائيل، مستغلة ما تعانيه اليمن من صعوبات عديدة في وضعها الاقتصادي، وجاءت المحاولة الثانية من واشنطن لدفع اليمن أكثر باتجاه تطبيع العلاقات، مع تل أبيب، حيث قام وفد الرابطة الدولية اليهودية برئاسة الأمريكي "سميركا" بالقدوم إلى اليمن للتباحث حول هجرة اليهود اليمنيين، غير أنّ الوفد غادر اليمن دون تحقيق نجاح يذكر، فلم ينجح سوى في إقناع عائلة يهودية واحدة بمغادرة اليمن إلى فلسطين المحتلة عن طريق نيويورك، وفشل في إجراء أي اتصال، مع الحكومة اليمنية بخصوص ترحيل اليهود اليمنيين المقدر عددهم بين (800 – 1200) شخص يقيم معظمهم في محافظة صعده (السخي، 2006م).

لقد أرادت اليمن لاحقاً، وبعد أنّ أعلنت موافقتها وتأييدها لمؤتمر مدريد، أنّ تحسن من موقفها على المستوى الوطني تجاه القوى السياسة والحزبية المعارضة، وتجاه أطراف عربية معارضة لمؤتمر مدريد، وقد أتضح هذا في طرح الرئيس "علي عبد الله صالح"، في لقائه مع صحيفة الحياة الصادرة في لندن بتاريخ 1992/2/25م، بقوله: ((إنّنا في اليمن نريد مؤتمراً للسلام، وليس للاستسلام، ونتمنى أنّ الجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية، مع روسيا أنّ تكلل بالنجاح لبحث حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق الأقطار العربية... مثل الأراضي العربية المحتلة في الجولان وجنوب لبنان وبقية الأراضي لدى العدو الإسرائيلي... وهذا ما نتمناه نحن في اليمن))، (الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس صالح، 1992)، كما أكد برنامج الحكومة اليمنية المقدم إلى مجلس النواب تأييد اليمن كافة الجهود الخاصة لتحقيق سلام دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط، وبما يكفل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويؤمن الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة كافة. (البرنامج العام للحكومة اليمنية في مجلس النواب، 1994م)

ثانياً: (مواقف اليمن تجاه اتفاقية أوسلو–1 "غزة – أريحا") 13 أيلول/ سبتمبر 1993م

اتفاقية أوسلو–1، تم التوقيع عليها في واشنطن بتاريخ 13 أيلول/ سبتمبر 1993م، وقعها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الرئيس "ياسر عرفات" مع الجانب الإسرائيلي. (Kaplan, 2014) وتبحث الاتفاقية المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية بهدف إقامة سلطة (حكومة) ذاتية انتقالية فلسطينية، ومن ثم تحديد ترتيبات الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية (مصطفى، 2004).

أما موقف اليمن من اتفاق أوسلو–1 بعد توقيعه، فقد جاء على لسان الرئيس "علي عبد الله صالح" لصحيفة يمن تايمز بتاريخ 1993/9/25م، بقوله: ((نحن مع إرادة الشعب العربي الفلسطيني، ومع الخيار الذي اتخذه بنفسه كشعب عربي مناضل، ونحن نؤيد هذا الخيار الذي اختاره وارتضاه الفلسطينيون أنفسهم، ونحن كنا نطمح إلى إتفاق أفضل مما تحقق، كما كنا نطمح أنّ تشمل اتفاقية غزة – أريحا أولاً الضفة الغربية والقدس الشرقية أيضاً)). (وكالة الأنباء اليمنية سبأ، 2008م)، إنّ المحصلة الإجمالية لمواقف وسياسة اليمن إزاء اتفاق غزة أريحا (أوسلو –1) حسب تقدير المهتمين بعملية (السلام) بين العرب وإسرائيل، بأنّ اليمن، وإنّ كانت مؤيدة لعملية التسوية، ما تزال أمامها خطوات عملية كونها في الواقع لم تتخذ مواقف متحمسة ومشجعة، بمعنى أنّ الخطوات التي اتخذتها اليمن تجاه عملية التسوية ليست كافية وهي "التطبيع عن بعد" الذي حدث في الأشهر الأولى لبدء عملية المفاوضات بين الأطراف العربية والطرف الإسرائيلي، مثل الخطوط الهاتفية المباشرة التي دشنتها إسرائيل في 26 آذار/ مارس 1992م، مع عشر دول عربية، ومنها اليمن. حيث هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من عملية التسوية إلى إحداث تطبيع كامل للعلاقات العربية، مع إسرائيل، والتسليم بوجوده، أما الجانب الأوروبي فيقبل السير، وعلى نحو تدريجي، لتطبيع العلاقات العربية– الإسرائيلية (السخي، 2006).

فقد عدتها القوى السياسية والحزبية اليمنية المعارضة من ضمن الحلول الانفرادية الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية، والتسليم بوجود دولة إسرائيل في قلب الأمة العربية، وأنّ الاتفاق لم يأتي بأي مكسب للشعب الفلسطيني، حيث يراد من قطاع (غزة) أنّ تكون منطقة تصادم وحرب وفتنة بين الفلسطينيين. وأنّه يجب على الحكومة اليمنية عدم تأييدها ورفضها (عقبات، 2006م).

ثالثاً: (مواقف اليمن إزاء معاهدة وادي عربة) نيسان/ إبريل 1994م

تعدُّ الأردن إحدى دول الطوق العربي[3]، وأحد أطراف الصراع العربي– الإسرائيلي بحكم موقعها الجغرافي وانتمائها القومي، فضلا عن ارتباطها التاريخي بفلسطين بشكل عام، ومنذُ قيام دولة إسرائيل عام 1948م، على جزء منها بشكل خاص، وبعد نزوح الكثير من أبناء فلسطين من ديارهم إلى

الأردن التي استوعبت الكثير منهم، بعد مؤتمر مدريد للسلام بدأت مسيرة المفاوضات الثنائية بين الأطراف العربية، ومنها المفاوضات بين الأردن ودولة إسرائيل التي سارت. (مصطفى، 2004)، حتى تم التوقيع على معاهدة سلام بين الجانبين في نيسان/ إبريل 1994م، سميت (بمعاهدة وادي عربة). (sechar, 1996).

إنّ الموقف اليمني تمثل في متابعة صانع القرار السياسي اليمني عمليات التسوية، مع دول الطوق، وقد عدُّ (معاهدة وادي عربة) خطوة إيجابية للتسوية، ويتضح ذلك التأييد من حديث الرئيس "علي عبد الله صالح"، مع إذاعة الشرق الفرنسية بتاريخ 1994/11/17م، حيث قال: ((نأمل أنّ تُحل المشكلات بما يضمن عودة الحقوق العربية في الجولان وفي جنوب لبنان، وبالتالي إذا تحقق السلام الشامل والعادل، فليس هناك ما يمنع العرب من أنّ يقيموا علاقات مع دولة إسرائيل))، (الخطابات والأحاديث لرئيس صالح، 1994م)، إلا أنّ القوى السياسية والحزبية في اليمن رأت بأنّ عملية السلام الشامل في المنطقة لن تتحقق بالقيام بعملية تسوية منفردة مع إسرائيل بعد انسحاب سورية ولبنان من عملية التسوية (الغرباني، 1994م).

رابعاً: (مواقف اليمن إزاء اتفاق القاهرة الانتقالي "غزة – أريحا، طابا") 1994–1995م

بعد توقيع اتفاقية (أوسلو–1) سارت المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بصوره شاقة، ودارت حول تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي من "غزة وأريحا" كمرحلة أولى من تطبيق الحكم الذاتي الفلسطيني، وفقاً لما حددته اتفاقية (أوسلو–1) (مصطفى، 2004).

ونواصل في تتبع وتحليل مواقف اليمن إزاء هذه الاتفاقات، حيث كان موقف اليمن واضحاً من خلال إجابات الرئيس "علي عبد الله صالح" على أسئلة عدد من الوسائل الإعلامية في تلك الفترة، حيث قال: ((نحن مع خيار الشعب العربي الفلسطيني، ونحن كعرب نطمح إلى شيء أكثر مما وصلنا إليه في اتفاقية سلام غزة أريحا أولاً)). (الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس صالح، 1994م)، هذا الاتفاق الذي وقع في القاهرة، والذي بموجبه أجرت السلطة الفلسطينية عملية الانتخابات في غزة – أريحا، وفي هذه الانتخابات الفلسطينية، شاركت اليمن مع غيرها من الدول من خلال إرسال وفد صحفيّ إلى أراضي السلطة الفلسطينية لتغطية ومراقبة العملية الانتخابية وسط احتجاج من "حزب التجمع اليمني للإصلاح"، الحزب المشارك في السلطة في تلك الفترة، وتحديداً، بعد حرب صيف 1994م، (السخي، 2006)، وفي حديث للرئيس "علي عبد الله صالح" تقييماً لما تحقق من عملية التسوية قال: ((إنّ علينا أنّ نتعامل مع الواقع الدولي الجديد، آخذين بعين الاعتبار طموحاتنا المتمثلة باستعادة كل الحقوق المسلوبة للأمة العربية مثل الأراضي الفلسطينية المحتلة، والأراضي السورية وجنوب لبنان والأراضي الأردنية... إنّ التفكك العربي وضع المفاوض الفلسطيني في موقف صعب أمام مفاوض دولة إسرائيل، ومن هذا المنطلق خسرنا كثيراً من الأوراق، ولو كان هناك تضامن وتنسيق عربي قوي... لاستطعنا أنّ نحقق مكاسب عربية أفضل، مما حصلنا عليه في الوقت الحاضر...))، (الخطابات والأحاديث للرئيس صالح، 1994).

خامساً: مشاركة اليمن في (مؤتمر صانعي السلام، ومؤتمر الدوحة الاقتصادي) 1995–1997م

لقد عملت أحزاب المعارضة اليمنية على إقناع الرئيس "علي عبد الله صالح" بعدم حضور مؤتمر شرم الشيخ، ويكتفي بمشاركة وزير الخارجية فيه. (عقبات، 2006م)، ولذلك، شاركت اليمن إلى جانب ثلاث عشرة دولة في قمة مؤتمر (صانعي السلام) التي انعقدت في مدينة شرم الشيخ المصرية في آذار/ مارس 1996م، ورأت اليمن أنّ مشاركتها في ذلك المؤتمر نابعة من إدراكها لأهمية السلام العادل في المنطقة، وإلى أهمية المشاركة في تعزيز جهود التعاون التي تحمي السلام الشامل والعادل، وإدانة أعمال العنف والإرهاب أياً كان مصدرها وشكلها، وهو ما أكده وزير الخارجية "آنذاك" الدكتور "عبد الكريم الارياني" الذي مثل اليمن في ذلك المؤتمر أهمية أنّ يكون المؤتمر لصالح السلام، وليس لصالح دولة بعينها. كما شاركت اليمن في مؤتمر الدوحة الاقتصادي الذي انعقد بالعاصمة القطرية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997م، بوفد رسمي برئاسة وزير التخطيط والتنمية، وعدت تلك المشاركة خروجاً عن الموقف اليمني الثابت وخروجاُ عن إجماع معظم الدول العربية، وخطوة على طريق التطبيع، إلا أنّ الحكومة اليمنية نفت وبشدة أنّ يكون هناك أي نية مبيته للتطبيع مع دولة إسرائيل، وأنّ المشاركة في مؤتمر الدوحة لم تكن إلا إرضاء للقيادة القطرية بسبب موقفها المتميز إلى جانب الشرعية الدستورية إبانّ الحرب الأهلية في صيف 1994م، (التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن لعام 1997م، 1998).

وأصدرت الكتل النيابية لأحزاب المعارضة (التجمع اليمني للإصلاح "الذي خرج وفق نتائج الانتخابات النيابية لعام 1997م، من حكومة الائتلاف وتحول إلى حزب معارض"، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي والكتلة النيابية للمستقلين) في مجلس النواب اليمني بياناً طالبوا فيه بإلغاء مؤتمر الدوحة الاقتصادي، وأنّ مشاركة اليمن في هذا المؤتمر هي نوع من التطبيع مع إسرائيل

(عقبات، 2006).

سادساً: (مواقف اليمن إزاء مفاوضات كامب ديفيد – 2) تموز/ يوليو 2000م

أتت مفاوضات (كامب ديفيد –2) بين القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية حول الوضع النهائي، حيث جرت بداية المفاوضات في مدينة طابا المصرية منتصف عام 2000م، غير أنها شهدت خلافات واسعة بين الجانبين، بعدها قام الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) بالدعوة إلى عقد قمة ثلاثية جمعتهُ بكل من رئيس السلطة الفلسطينية (ياسر عرفات) ورئيس الحكومة الإسرائيلية (إيهود بارك) للتفاوض بهدف تقليص الخلافات بين الطرفين بشأن الوضع النهائي، لاسيما فيما يتعلق بالقدس، وقد تم عقد هذه القمة والمفاوضات في المنتجع الرئاسي بكامب ديفيد بالقرب من واشنطن في شهر تموز/ يوليو 2000م، وكان الهدف منها هو محاولة التوصل إلى حل نهائي للمسائل المُعلقة النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهي الحدود، ومستقبل المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية وغزة، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ووضع القدس (مصطفى، 2004).

أتسمت مواقف اليمن بتأييد مقترحات إدارة الرئيس الأمريكي "كلينتون" لتسوية المسار الفلسطيني الإسرائيلي بالتأييد الواضح، وهذا ما يمكن أنّ نقرأهُ في خطاب الرئيس "علي عبد الله صالح" عندما قال: ((أؤكد دعم اليمن للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة ويبذلها الرئيس "كلينتون" شخصياً من أجل الوصول إلى السلام)). (الخطابات السياسية والأحاديث الصحفية والتلفزيونية للرئيس صالح 2000، 2001)، ويأتي هذا الطرح متزامناً مع التطور الذي طرأ على العلاقات اليمنية الأمريكية، والتي اتسمت بالفترة الثانية من إدارة الرئيس الأمريكي "كلينتون" بالانفتاح والانفراج بين البلدين، وقد عززتها الزيارة التي قام بها الرئيس "علي عبد الله صالح" لواشنطن في نيسان/ أبريل 2000م، وفي الوقت نفسه ظهرت بعض المؤشرات الإيجابية في إمكانية الانتقال بالمفاوضات على المسار الفلسطيني الإسرائيلي إلى المرحلة النهائية، بيد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تربط بين نجاح المفاوضات والعملية السلمية للصراع بين الجانبين بقيام الدول العربية بخطوات عملية وجادة نحو تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، ونظراً لصعوبة ذلك على الأنظمة العربية الحاكمة، فإنّها قد تلجأ إلى بعض الخطوات في هذا الشأن، فنجد اليمن مثلاً سمحت لليهود اليمنيين بزيارة اليمن، بشرط أنّ لا تكون بوثائق الدولة الإسرائيلية، (السخي، 2006).

وقد أشار الرئيس "علي عبد الله صالح" إلى ذلك بقوله: ((ولا ندري لماذا كل هذه الضجة والإثارة حول زيارة مجموعة أفراد من اليهود اليمنيين جاؤوا إلى اليمن لزيارة أهلهم وأسرهم والسياحة في اليمن، وهل يعني ذلك أنّه تطبيع، إنّ التطبيع مع دولة إسرائيل، وكما أكدنا مراراً لن يتم ما لم يحل سلام شامل وكامل، وتنسحب دولة إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، ولن يتم أيضاً بشكل ثنائي، بل في إطار جماعي وضمن مؤسسة الجامعة العربية))، (الخطابات والأحاديث الصحفية والتلفزيونية للرئيس صالح، 2000م)، وفي ظل رفض جميع الأحزاب اليمنية دون استثناء تلك الزيارات التي عدتها خطوات للتطبيع السياحي، دفع الحكومة اليمنية أمام ضغط المعارضة إلى وقف تدفق هذه الزيارات (عقبات، 2006م).

وفي خضم التطورات التي أفرزها تعثر مفاوضات الحل النهائي في (كامب ديفيد – 2) واندلاع انتفاضة الأقصى، كل هذا جعل القضية الفلسطينية تأخذ مكاناً بارزاً في أنشطة سياسة اليمن الخارجية، وبالأخص في لقاءات القمة، إذ تبنت اليمن دعم القضية الفلسطينية ودعم المقاومة الفلسطينية ممثلة بالانتفاضة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة، سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، لمواجهة الصلف والتعنت الإسرائيلي الذي رفض الالتزام بتنفيذ كامل تعهداته والاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، ومن المؤشرات الدالة على تفاعل اليمن مع مسار تطورات مفاوضات الوضع النهائي، نشير، على سبيل المثال لا الحصر إلى أنّ اليمن كانت من أوائل الدول العربية التي سددت قسطها المالي المخصص لدعم انتفاضة الأقصى كاملاً. (صحيفة الثورة، 2003م)، وفي القمة العربية الرابعة عشرة المنعقدة في بيروت في27 أذار/ مارس 2002م، دعا الرئيس "علي عبد الله صالح" قادة الأمة العربية إلى تقديم كل الدعم لنضال الشعب الفلسطيني، حيث قال: ((يجب دعم الانتفاضة بالمال والسلاح والرجال، إذا كنا نريد للشعب الفلسطيني أنّ ينتزع حقه... وطالب بقطع كافة العلاقات، مع دولة إسرائيل ووقف التطبيع الكامل احتجاجاً على دولة إسرائيل لعدم تنفيذها قرارات الشرعية الدولية... وقال أيضاً نحن لا نقول احشدوا جيوشكم، ونحن من ورائكم، لكن هذا ليس من باب المزايدة، نحن في مقدمتكم، افتحوا لنا حدودكم ونحن على استعداد لمقاتلة دولة إسرائيل، لأنها لن تخضع على الإطلاق بتسليم أراضينا إلا بالمقاومة)). (رجب، 2002)، (فقيرة، 2005م)، أبدت بعض الأنظمة العربية انزعاجها من موقف اليمن القوي المؤيد للحق العربي، والفلسطيني على نحو خاص، لاسيما الدول التي لها علاقة دبلوماسية أو مصالح اقتصادية مع إسرائيل. (التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن لعام 2001م، 2002م)، وتحديداً دعوة اليمن إلى قطع العلاقات، بل وفتح

حدودها لدعم الشعب الفلسطيني وانتفاضة الأقصى، ومع ذلك لم تنجر اليمن إلى مزيد من بث الفرقة والخلافات العربية برغم ما تعرضت له من انتقادات وسخرية وتهكم من قبل بعض الصحف العربية بصورة غير لائقة، وأظهرت اليمن حرصاً بعدم الرد والدخول في مهاترات تؤثر على الحد الأدنى من التضامن العربي الذي أبداه العرب دعما للقضية الفلسطينية، ورغم كل ذلك أعلنت اليمن أنّها ستؤيد نتائج مفاوضات التسوية، إذا رضيت بها الأطراف العربية، وخاصة الطرف الفلسطيني، وفي تلك القمة اعتمدت رؤية الملك الراحل "عبد الله بن عبد العزيز" ولي العهد السعودي "آنذاك"، وتم بلورتها لتصبح مبادرة عربية للسلام بسبب إجماع الدول العربية عليها ومن ضمنها اليمن، وقد تضمنت تلك المبادرة النقاط التالية:

1. انسحاب دولة إسرائيل من أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني.
2. رفع الحصار عن رام الله.
3. إنشاء قوة متعددة الجنسيات.
4. إعادة إعمار المناطق الفلسطينية المتضررة.
5. نبذ العنف.
6. تركيز المحادثات وفقا لخطة "تينت" وتقرير "ميتشيل".
7. وقف بناء المستوطنات.
8. دور محرك للأمم المتحدة في تطبيق قرار مجلس الأمن (242).

ومثلت تلك المبادرة خياراً استراتيجياً عربياً لتسوية سلمية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط، وللدور المحوري الذي لعبته اليمن، تقرر أن تكون ضمن اللجنة المكلفة بالتحرك الإقليمي والدولي لمتابعة المبادرة، وتشكلت اللجنة المتفق عليها من الدول التالية (مصر، سورية، الأردن، فلسطين، سلطنة عُمان، السعودية، المغرب، اليمن)، (الرضي، 2002).

سابعاً: (مواقف اليمن إزاء مشروع خارطة الطريق) 16 أيلول/ سبتمبر 2002م

بدأ الحديث عن خطة "خارطة الطريق" في أعقاب اجتماع وزراء اللجنة الرباعية الدولية للشرق الأوسط (الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا) في 16 أيلول/ سبتمبر 2002م، بمشاركة وزراء خارجية مصر والأردن، وفي 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2002م، وصل (وليام بيرنز) مساعد وزير الخارجية الأمريكي إلى المنطقة في زيارة شملت معظم الدول العربية، بالإضافة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، طرح خلالها مسودة لهذه الخطة، على أنها خليط من بيان اللجنة الرباعية، وخطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في 24 حزيران/ يونيو 2002م، ووفقاً لما أبداه العرب من استعداد واضح للسلام مع دولة إسرائيل، ودعت أمريكا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى تقديم ملاحظاتهما وتحفظاتهما النهائية على المسودة، وتم الإعلان رسمياً عن خارطة الطريق في نيسان/ إبريل 2003م، والتي نصت على قيام دولة فلسطينية مؤقتة عام 2005م، وتركت مسألة المساحة والحدود والسيادة للتفاوض (مصطفى، 2004).

كان الموقف المباشر الذي اتخذته اليمن تجاه خارطة الطريق الترحيب بخارطة الطريق، وكان ذلك واضحاً في خطابها السياسي، مع التزامها المبدئي الثابت بدعم القضية الفلسطينية، والحق العربي في السلام العادل، والشامل وحاجة المنطقة إلى السلام الدائم.

وقد اتضح ذلك في خطاب الرئيس "علي عبد الله صالح" عندما قال: ((أشعر بالحزن والألم لما تتعرض له حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق من انتهاكات صارخة من قبل قوات الاحتلال لدولة إسرائيل، داعياً العالم إلى أنّ يكون له صوت مرفوع وموقف حازم لإيقاف تلك الانتهاكات، والضغط على دولة إسرائيل من أجل تنفيذ خارطة الطريق، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع العربي- الإسرائيلي، لكي يسود السلام العادل والشامل في المنطقة))، (مواقف خالدة للرئيس صالح، 2008م)، كما تضمن خطاب وزير الخارجية اليمني الدكتور "أبو بكر القربي" أمام الجمعية العامة ما نصه: ((إنّ موقف اليمن منطلقاً مع ذات المبادئ التي جاءت بها اللجنة الرباعية في ضرورة قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف، وأنّ هذا لن يأتي طالما أنّ دولة إسرائيل تعمل على الالتفاف على قرارات الشرعية الدولية... وإلى ضرورة تحمل مجلس الأمن مسؤولية تنفيذ قراراته المتعلقة بالصراع العربي- الإسرائيلي، وتنفيذ خارطة الطريق، والانسحاب الكامل من الأراضي السورية واللبنانية))، (مجلة الدبلوماسي، 2003م)، هذا في حين أثمرت التحركات الدبلوماسية العربية بما فيها اليمن إلى صدور قرار مجلس الأمن رقم (1515) أثناء إجماع أعضاء مجلس الأمن، دعماً لتطبيق خارطة الطريق.[4] (صحيفة الثورة، 2004م) إلا إنّ الدولة الإسرائيلية لم تنصاع لتنفيذ خارطة الطريق التي التزمت بها السلطة الفلسطينية، بل إنّها استمرت في ممارساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني. ويمكن في هذا الاتجاه الإشارة إلى ما ذهب إليه الرئيس "علي عبد الله صالح" حول رؤيته لمستقبل عملية التسوية بقوله: ((مهمة أبي مازن صعبة... ونتمنى له التوفيق والنجاح... وسيكون أبو مازن ناجحاً إذا التفت حوله الفصائل الفلسطينية والسلطة الفلسطينية... ومهمته ستكون ناجحة فلسطينيا، أما مع الدولة

الإسرائيلية فلا... خاصة في ظل تعنت دولة إسرائيل، وغطرستها وعدم التزامها بكل المواثيق والاتفاقات))، (الخطابات السياسية للرئيس صالح لعام 2003م، 2004م).

ثامناً: المبادرة اليمنية لحل الصراع العربي– الإسرائيلي في 25 آذار/ مارس 2004م

إنّ المبادرة اليمنية التي قدمها صانع قرار السياسة اليمنية ما هي إلا مساهمة لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، وخاصةً فيما يخص الصراع العربي– الإسرائيلي، وتقوم هذه المبادرة على تفعيل دور اللجنة الرباعية لتنفيذ خارطة الطريق لحل الصراع العربي– الإسرائيلي، مع ضم الجامعة العربية إلى اللجنة الرباعية، واعتبار مبادرة السلام العربية جزءاً مكملاً لخارطة الطريق، وعلى أنّ تقوم اللجنة بالآتي:

1. إرسال قوات دولية للفصل بين الإسرائيليين، والفلسطينيين وفقاً لحدود الخامس من حزيران/يونيو 1967م.
2. إلزام الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بوقف العنف، وإعلان هدنة بينهما بقرار من الأمم المتحدة، وبما يؤدى إلى تنفيذ خارطة الطريق، والالتزام بقرارات الشرعية ذات العلاقة وفي مقدمتها القرار (242) و(338) وقيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967م.
3. إعلان قرار عربي بتوحيد الفصائل الفلسطينية تحت قيادة موحدة تشارك فيها كافة الأطراف.
4. العمل على إزالة الجدار العازل العنصري.
5. البدء في إعادة إعمار فلسطين وبناء أجهزة الدولة وبالذات الأجهزة الأمنية.
6. انسحاب دولة إسرائيل من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة في إطار خطة زمنية واتفاق عربي– صهيوني يضمن حقوق الدول العربية، ودولة إسرائيل.
7. الالتزام بإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ووضع خطة لنزعها من دول المنطقة كافة بما فيها دولة إسرائيل.
8. عقد مؤتمر سلام لدول المنطقة بعد إعلان قيام الدولة الفلسطينية وإزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، (مصطفى، 2004م).

وهنا يقرأ الباحث في نهاية هذا المبحث أنّه بالرغم من أنّ السلوك السياسي اليمني حيال الصراع العربي– الإسرائيلي قد جاء منسجماً مع سياسة التكييف مع الوضع الدولي نتيجة انهيار النظام الإقليمي العربي، إلا أنّ اليمن ربطت مساعيها بهدف دعم الأطراف العربية المعنية بالصراع العربي– الإسرائيلي، وبالأخص الطرف الفلسطيني بالتسوية، باعتبار ذلك يمثل أحد أهداف سياستها الخارجية في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وأنّ اليمن أكدت في مبادراتها لحل الصراع العربي– الإسرائيلي في 25 أذار/ مارس 2004م، على ضرورة ضمان تحقيق المطالب العربية العادلة والمشروعة، والمتمثلة في انسحاب الاحتلال من الأراضي العربية المحتلة كافة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وهدفت إلى ترتيب أوضاع هذه الدولة السياسية والاقتصادية، وانطلقت هذه المبادرة من قرارات الشرعية الدولية.

المبحث الثالث: المواقف السياسية اليمنية تجاه العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006م، وعلى قطاع غزة 2008م.

أولاً: العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/ يوليو 2006م

لقد كان لصانع القرار اليمني مواقف مساندة وداعمة للشعب اللبناني أثر العدوان الذي شنتّه آلة الدولة الإسرائيلية عليه في 2006/7/12م.

وسوف نحاول استعراض الموقف الرسمي اليمني، من خلال الإشارة إلى تصريح الرئيس "علي عبد الله صالح" لصحيفة 26 سبتمبر اليمنية بتاريخ 2006/7/20م، وأيضاً إلى بعض من نص المقابلة التي أجرتها قناة الجزيرة مع الرئيس "علي عبد الله صالح" بتاريخ 2006/7/31م.

وفي التصريح لصحيفة 26 سبتمبر بتاريخ 2006/7/20م، قال الرئيس "على عبد الله صالح" في وصف مقاومة الشعبين الفلسطيني واللبناني: ((إنّ صمود الشعبين الفلسطيني واللبناني في وجه الآلة العسكرية لدولة إسرائيل، ومقاومتهما الباسلة لها قد غير كل الموازين والمعادلات والحسابات في إستراتيجية الحرب بين دولة إسرائيل، والدول العربية التي شهدتها المنطقة، سواء في عام 1967م، أو عام 1973م، أو أثناء غزو دولة إسرائيل للبنان عام 1982م، حيث تعودت دولة إسرائيل على شن حروب خاطفة، تحقق فيها أهدافها بسرعة، وتفرض شروطها التي تريد. وإنّه على الرغم مما تمتلكه الدولة الإسرائيلية من ترسانة عسكرية مدججة بأحدث أنواع أسلحة الدمار والموت، إلا أنّها وبعد أكثر من ثمانية أيام من اعتداءاتها التي طالت المدنيين الأبرياء– وبخاصة الأطفال والشيوخ والنساء، وتدمير البنية التحتية والاقتصادية اللبنانية والفلسطينية – تبدو دولة إسرائيل أبعد في تحقيق أهدافها من تدمير روح المقاومة والصمود لدى الشعبين الفلسطيني واللبناني)).

ودعا المجتمع الدولي إلى أن يضطلع بمسؤولياته الإنسانية والأخلاقية في إيقاف العدوان، وإلزام دولة إسرائيل بالخضوع

لقرارات الشرعية الدولية، فغياب العدالة الدولية ووجود المعايير المزدوجة في تطبيق تلك القرارات يعمق من مشاعر اليأس والإحباط في نفوس العرب والمسلمين، وينمي ظاهرة التطرف والإرهاب في المنطقة والعالم، (خطابات وأحاديث الرئيس صالح لعام 2006، 2007م).

وفي تصريح الرئيس "علي عبد الله صالح" لقناة الجزيرة بتاريخ 2006/7/31م، أكد دعم اليمن لصمود الشعبين اللبناني والفلسطيني، وعلى ضرورة مواجهة العدوان والمشاركة في القتال ضد صلف العدو الإسرائيلي بإعتبار ذلك فرض عين على كل مسلم.

وكذلك قال: ((مثلما ساعدنا المقاومة الأفغانية في مقاومة الاحتلال الشيوعي... لماذا لا نساعد إخواننا في فلسطين، ونساعد إخواننا في لبنان، ونزودهم بالمقاتلين، لماذا لا نرسل المال والسلاح كما كنا نعمل أثناء مقارعة الشيوعيين في أفغانستان، إنّه ينبغي علينا أنّ نكون داعمين للشعبين الفلسطيني واللبناني ومقاومتهما، ولا ندخل الحرب كجيوش نظامية، لكن نفتح باب التطوع لدعم اخواننا في غزة، ولبنان))، (صحيفة 26 سبتمبر، مقابلة مع الرئيس صالح، قناة الجزيرة الفضائية، 2006م).

وبعد إنتهاء الحرب، تمثل الدور والموقف اليمني السياسي في تقديم الدعم لإعادة إعمار بلدة (برج الشمالي) بقضاء صور جنوب لبنان، وقد أشاد رئيس مجلس النواب اللبناني "نبيه بري" بالمواقف القومية للجمهورية اليمنية وقيادتها السياسية على تلك المبادرة، (وكالة الأنباء اليمنية سبأ، 2006م).

ثانياً: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية 2008م، ومطلع 2009م

وفي ظل المواقف اليمنية القومية الثابتة تجاه محور الصراع العربي– الإسرائيلي، كان لصانع القرار اليمني أيضاً موقف من العدوان الهمجي الإرهابي التي قامت به الدولة الإسرائيلية على قطاع غزة في2008/12/27م، حيث شكل ذلك العدوان عند وقوعه قلقاً بالغاً لدى القيادة اليمنية ممثلة بالرئيس "علي عبد الله صالح"، ولما سوف يحمله ذلك العدوان من تداعيات على الشعب الفلسطيني في غزة، فبادر الرئيس "علي عبد الله صالح"، منذُ بداية وقوع العدوان إلى الدعوة لعقد قمة طارئة، إلا أنّ الاستجابة العربية أتت متأخرة، وأتت تحمل الانشقاق العربي، وذلك في ظل صراع القمم العربية، والذي دلَّ على عدم وحدة الصف العربي، ولم تستطع تلك الصراعات على القمم أن تضغط باتجاه وقف الحرب العدوانية الهمجية الإرهابية على قطاع غزة، وانسحاب جيش دولة إسرائيل المحتل من قطاع غزة، وفك الحصار وفتح المعابر، وإعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها دولة إسرائيل في عدوانها، وإيجاد آلية لضمان إستمرار المقاومة الفلسطينية، حتى تتحرر كل الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وكان اليمن من خلال الدعوة للقمة يبحث عن موقف عربي سريع واحد يستطيع تقديم العون والمساعدة للشعب الفلسطيني في غزة، وإيقاف العملية العدوانية التي يتعرض لها من قبل دولة إسرائيل، ويبحث عن قمة تتجاوز بيانات الشجب والتنديد التي سئمها الشارع العربي، وكان يهدف أيضاً إلى وحدة الصف العربي، والحيلولة دون انقسامه وتشرذمه وتبعثره.

وقد قدمت اليمن المساعدات العينية، فقد ارسلت (42) طنا من الأدوية والمواد الغذائية كمعونة مقدمة من الحكومة اليمنية إلى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة للتخفيف من معاناته جراء الحصار والعدوان الإسرائيلي الإجرامي عليه. وفي تعبير صريح عن توق الشعب اليمني لتقديم كل ما هو مستطاع من أجل دعم الشعب الفلسطيني في مواجهة عدوان دولة إسرائيل الهمجي الوحشي. وبهدف تنظيم عملية جمع تبرعات اليمنيين لصالح الفلسطينيين، وجه "الرئيس علي عبد الله صالح" رئيس الجمهورية الجهات المختصة بتبني حملة شعبية لجمع التبرعات لصالح أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وقضت تلك التوجيهات بأن تتولى الهيئة الشعبية اليمنية لنصرة الشعب الفلسطيني والاشراف على الحملة. وكذلك تبرع مجلس الوزراء بمستحقات يوم واحد من رواتب جميع موظفي الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط والصناديق الخاصة لصالح الشعب الفلسطيني في غزة، وايضاً اعلنت اليمن عن استعدادها لاستقبال خمسمائة حالة من الجرحى من أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة (تراث، 2009).

ولقد التزمت اليمن في حضور قمة الكويت لعام 2009م، المعد لها سلفاً بشرط أنّ تتصدر القضية الفلسطينية جدول أعمالها على الرغم من أنّها قمة اقتصادية، ولأنّها شعرت من خلال التناقضات والتباينات الحادة التي شهدتها الدعوة لقمة الدوحة بالمزيد من التشطير في الصف العربي، ورأت أنّ قمة الكويت، إذا كانت هناك نوايا صادقة، كفيلة باتخاذ المفيد النافع للقضية الفلسطينية، دون الدخول في المماحكة التي تزيد الوضع العربي سوءً على سوء، على اعتبار أنّ النصاب القانوني لم يكتمل في عقد قمة الدوحة، وكان ينبغي أنّ تنعقد القمة العربية تحت مظلة الجامعة العربية بيت العرب جميعاً خصوصاً، أنّ اليمن كانت قد بذلت جهوداً، توجت باعتماد ملحق في ميثاق جامعة الدول العربية تمثل في انتظام انعقاد القمة العربية كل عام، الأمر الذي يجمع ولا يفرق يوحد ولا

يمزق. (العثربي، 2009م)، وفي ظل الدعم والتأييد اليمني للمقاومة العربية، أعلن الرئيس "علي عبد الله صالح"، في المقابلة التي أجرتها معه جريدة الحياة في 2001/2/17م، رفضه إدراج حركات المقاومة حماس وحزب الله والجهاد في لائحة الإرهاب، وقال: ((إنّ وضع حركتي حماس وحزب الله والجهاد، في لائحة الإرهاب مرفوض جملةً وتفصيلاً، وإنّه إذا سلمنا بهذه القائمة سنّسلم غداً بوضع الدول العربية على قائمة الإرهاب))، (رجب، 2002، 293).

ويرى الباحث: في ختام هذا المبحث بأنّ مواقف صانع القرار اليمني تجاه الشعب العربي في لبنان وفلسطين أثناء عدوان دولة إسرائيل على لبنان عام 2006م، وكذلك على قطاع غزة عام 2008م، تمثلت في تقديم الدعم المعنوي "السياسي" في تأييد مشروع المقاومة، والمادي من خلال المساهمة في إعادة إعمار بلدة (برج الشمالي) بقضاء صور جنوب لبنان، انطلاقاً من الواجب القومي والإسلامي تجاه القضايا العربية.

الخاتمــة

باستقراء مضمون البحث يمكن القول: إن النتائج التي توصل اليها البحث، والتي تناولت السياسة اليمنية تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي 1990-2009م، أثبتت أنّ السياسة اليمنية كانت سياسة واقعية في تعاملها مع تلك القضية، وتنطلق في ذلك من إدراكها للمصلحة الوطنية والقومية.

النتائج

1. لقد استطاعت السياسة اليمنية، أنّ يكون لها دور ليس فقط في تقديم الدعم السياسي للأطراف العربية في الصراع العربي- الإسرائيلي، من خلال تقديم مبادرة لحل الصراع عام 2004م، بل كان لها أيضاً دور في تقديم الدعم الإنساني واللوجستي، وتكلّل ذلك بالمشاركة بمتطوعين لمحاولة إنقاذ فلسطين عام 1948م، وحرب تشرين عام 1973، مع الجانب السوري والمصري، واستقبال أبناء المقاومة الفلسطينية اثناء نزوحهم من بيروت عام 1982م، في اليمن، وكذلك في حرب تموز عام 2006م، على لبنان، والحرب على قطاع غزة الفلسطينية نهاية عام 2008م، ومطلع عام 2009م.
2. لقد أرادت السياسة اليمنية من خلال دعم المواقف الأمريكية تجاه مشاريع عملية السلام، والمشاركة في مؤتمر الدوحة الاقتصادي عام 1997م، الحصول على الدعم الاقتصادي لتحسين وضعها.
3. لقد لعبت السياسة اليمنية دوراً تجاه مشاريع تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، من خلال المشاركة في لجان التفاوض متعددة الأطراف، وبالرغم من الضغوط التي كانت تتعرض لها من قبل الإدارة الأمريكية في تأييدها لعملية التسوية، لكنها لم تذهب إلى التطبيع، مع دولة إسرائيل، حيث ارتبطت مواقفها بمواقف الأطراف العربية المعنية بالتسوية، ودعمت المفاوض العربي على كافة المسارات.
4. استطاعت القوى السياسية والحزبية المعارضة في اليمن أنّ تلعب دوراً بانتقاد السلوك الخارجي للموقف السياسي الرسمي اليمني من قضية التسوية للصراع العربي- الإسرائيلي، والضغط عليه من أجل تكريس أكبر لسياسة تضامن مع القضية الفلسطينية، ومحاولة ايجاد قرارات ومواقف جريئة تجاه تلك القضية.

التوصيات

1. يجب إنشاء أكثر من مركز دراسات استراتيجية في اليمن متخصص بالشؤون الخارجية لمعاونة صناع قرار السياسة اليمنية في دراسة المواقف، وإعداد البدائل المتاحة وتحديد جدوى كل بديل بصورة منهجية تأخذ في الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة، مما يساعد صناع القرار السياسي اليمني على اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحافظ على المصالح الوطنية والقومية بأقل قدر ممكن من الخسائر.
2. يجب على السياسة اليمنية السعي المستمر لمحاولة تحقيق التضامن العربي، والمحافظة على حتمية التنسيق السياسي الفعال بين البلدان العربية، وعلى وجه الخصوص بين الدول العربية الأطراف في الصراع العربي- الإسرائيلي، حيث يكون للعرب القدرة على المبادرة، لإيجاد الحلول في مواجهة هذا الصراع، وليس فقط رد الفعل على المبادرات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، والدول الغربية، التي تضغط دائماً على أطراف الصراع العربي حفاظاً على مصالحها في المنطقة، وعلى أمن دولة إسرائيل.

الهوامش

(1) أسس هرتزل الحركة الصهيونية العالمية وذلك في 29 آب 1897م في مدينة (بازل) بسويسرا، وهو العام الذي شهد ولادة الحركة الصهيونية العالمية المعروفة الآن.

(2) الدول العربية التي شاركت في تلك الحرب هي: (سوريا والعراق والأردن ولبنان ومصر واليمن والسعودية)، حيث شاركت اليمن والسعودية بمتطوعين، أما الدول العربية الأخرى، فقد شاركت بجيوش وقيادات نظامية.

(3) دول الطوق العربي وهو مصطلح أطلقه الرئيس المصري (جمال عبد الناصر) على الدول العربية التي تحيط بفلسطين المحتلة، وهي: (لبنان والأردن وسوريا ومصر).

(4) تبني مجلس الأمن الدولي في 19 نوفمبر 2003م بالإجماع القرار رقم (1515) والذي تقدمت به روسيا، ويدعم تطبيق خارطة الطريق من أجل تسوية النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، كما يدعو القرار الأطراف إلى الالتزام بكل واجباتها من أجل التوصل إلى تحقيق رؤية دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام. وقدمت روسيا القرار الذي يتسم بطابع رمزي وحظي برعاية دول أخرى مثل ألمانيا والصين وتشيلي وفرنسا وبريطانيا.

المصادر والمراجع

البرنامج العام للحكومة اليمنية في مجلس النواب 1994م. (1995م)، صنعاء: مجلس النواب اليمني. ص89.

تراث، ع. (2009) قيادة وحكومة وشعباً" اليمن... موقف موحد ضد العدوان الإسرائيلي، صحيفة 26 سبتمبر، العدد (1432)، صنعاء: ص12.

التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن 1997م. (1998م)، صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث. ص224.

التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن 2001م. (2002م)، صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار. ص281.

حيدر، ل. (2002م) الصهيونية وفلسطين، "دراسة تاريخية"، دمشق: منشورات وزارة الثقافة. ص23.

الخطابات السياسية للرئيس صالح لعام 2003م. (2004م)، صنعاء: وزارة الإعلام، مركز التوثيق. ص275.

الخطابات السياسية والأحاديث الصحفية والتلفزيونية للرئيس صالح. (2002م)، سلسلة رقم (20)، صنعاء: وزارة الإعلام، مركز التوثيق الإعلامي. ص 172.

خطابات وأحاديث الرئيس صالح لعام 2006م. (2007م)، صنعاء: وزارة الإعلام، مركز التوثيق الإعلامي. ص312–313.

الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس صالح. (1992م)، صنعاء: وزارة الأعلام، مركز التوثيق الإعلامي. ص63.

الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس صالح. (1994م)، صنعاء: وزارة الأعلام. ص58–348.

الخطابات والأحاديث الصحفية والتلفزيونية للرئيس صالح لعام 2000م. (2001م)، صنعاء: وزارة الأعلام، مركز التوثيق الإعلامي. ص171.

رجب، م. (2002م) الثوابت اليمنية من القضية الفلسطينية. ندوة: قراءة في فكر الرئيس علي عبد الله صالح، عدن: قطاع الثقافة والإعلام. ص 290–293–298.

الرضي، ع. (2002م) المبادرة العربية للسلام وآفاق المؤتمر الدولي، مجلة الدبلوماسية، العدد (38)، صنعاء: وزارة الخارجية اليمنية. ص14–16.

السخي، أ. (2006م) السياسة الخارجية اليمنية تجاه مشاريع تسوية الصراع العربي– الصهيوني 1990–2003، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة صنعاء: كلية التجارة والاقتصاد، قسم العلوم السياسية. ص 57–58–65–78–96.

السلطان، ع. (1994م) البحر الأحمر والصراع العربي–الإسرائيلي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص186.

صحيفة 26 سبتمبر. (2006م) مقابلة مع الرئيس علي عبد الله صالح أجرتها قناة الجزيرة الفضائية، صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي. ص15–26.

صحيفة الثورة. (2003م)، العدد (14064)، صنعاء: مؤسسة الثورة. ص2.

صحيفة الثورة. (2004م)، العدد (14384)، صنعاء: مؤسسة الثورة. ص3.

العثربي، ع. (2009م) لا مزايدة على المواقف القومية لليمن، الموقع الإلكتروني للمؤتمر. نت، تاريخ المطالعة 2015/1/28م. www.almotamar.net/news/66480. htm

عقبات، ع. (2006) القضايا القومية لدى الأحزاب السياسية اليمنية خلال الفترة 1990–2003م، رسالة ماجستير غير منشوره، القاهر: معهد الحوث والدراسات العربية. ص 96– 103–113–138.

الغرباني، ن. (1994م) اليمن وضغوط التطبيع مع الكيان الصهيوني، صحيفة الوحدوي، العدد (126)، صنعاء: التنظيم الشعبي الناصري. ص8.

فرسخ، ع. (2004) مستجدات ومتغيرات الصراع العربي–الصهيوني، مجلة قضايا إستراتيجية، العدد (36)، دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية. ص8.

فقيرة، ج. (2005م) الانتفاضة الفلسطينية في خطاب الرئيس صالح أمام مؤتمرات القمة العربية، مجلة أورق يمانية، العدد (32)، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية. ص21.

مجلة الدبلوماسي. (2003م)، العدد (49)، صنعاء: وزارة الخارجية

اليمنية. ص18-19.
مصطفى، ط. (2004م) مبادرات ووثائق عملية السلام في الشرق الأوسط 1967 – 2004م، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية "سبأ" مركز البحوث والمعلومات. ص244-246-53-55-68-78-214-217-116-117-180.
مواقف خالدة للرئيس صالح تجاه القضية الفلسطينية. (2008م)، صنعاء: وكالة الأنبا اليمنية "سبأ"، مركز البحوث والمعلومات. ص110.
الهيصمي، خ. (2001م) سياسة اليمن في البحر الأحمر، ط1 القاهرة: مكتبة مدبولي. ص161-162-169-171.
وكالة الأنباء اليمنية "سبأ". (2006) أشاد بمواقف اليمن القومية ودعمها لإعادة أعمار لبنان، صنعاء: مركز البحوث والمعلومات. ص42.
Chaim, H. (1982) The Arabe – Israel war,New York: Random Hous.p14.
Charles.(1992) Plestine and the Arab Israeli Conflict,New York: Martin press.p216.
Kaplan,R.(2014) Israel Tries to Divide the Palestinians Again, Baltimore: John Hopkins university press.p17.
Sechar,H.(1996) AHistory of Israel from Zionism to the Present, New York: Alfred Press.p61.

Yemeni Policy Towards the Issue of Arab-Israeli Conflict (1948-2009)

Gehad Saleh, Abdul Aziz Al-Mansour, Fadi Khalil*

ABSTRACT

This research aims to study the Yemeni politics attitudes toward the issue of the Arab-Israeli conflict is between 1948-2009m, and to achieve objectives of the research was based on descriptive analytical method, to describe the nature of those positions and analyzed, and this research presented two main hypotheses, that Yemeni politics deal about the case in question from perspectives and realistic policy, by giving priority to the national interest, and the development of a private national interests vision, and also that there is the influence of internal and external factors political on the orientations of the Yemeni policy towards the positions of the settlement process of the conflict in question, and reach of this research for a number of the results of the most important that the Yemeni policy positions linked the positions of the Arab parties concerned with the settlement, in the light of research findings Recommendations included.

Keywords: Yemeni policy, The Arab-Israeli conflict, settlement projects.

* Faculty of Pure Sciences, Damascus University, Syria. Received on 19/3/2015 and Accepted for Publication on 31/5/2015.